



السياسات العامة



1. التعاريف

في هذه **السياسة**، يقصد بالعبارات والكلمات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

1.1. درهم: الدرهم الإماراتي؛

1.2. الهيئة: مدينة الشارقة للإعلام هيئة المنطقة الحرة المؤسسة في إمارة الشارقة بموجب المرسوم الأميري رقم 11 لعام 2017؛

1.3. المدينة: مدينة الشارقة للإعلام هيئة المنطقة الحرة المؤسسة في إمارة الشارقة بموجب المرسوم الأميري رقم 11 لعام 2017؛

1.4. الشركة: شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة فرع مسجلة في **المدينة** بما يتفق مع **اللوائح والتنظيمات**؛

1.5. الهيئة/الجهة المعنية: أي هيئة/جهة حكومية أو قضائية أو تنظيمية في دولة الإمارات أو إمارة الشارقة؛

1.6. الموظفون: أي فرد يعمل في **الشركة** والواقع تحت **كفالتها**؛

1.7. السياسة: ملف **السياسات العامة** هذا بما يتضمن ملحقاته؛

1.8. اللوائح والتنظيمات: أي **اللوائح والتنظيمات** الخاصة بإصدار التراخيص والشركات المعمول بها في مدينة الشارقة للإعلام المنطقة الحرة (**شمس**) بالإضافة إلى كافة الوثائق التنظيمية الصادرة عن الهيئة؛

1.9. الممثلون: جميع المستثمرين والمديرين الإداريين والمديرين **والموظفين في الشركة**؛

1.10. شمس: أي شركة شمس لخدمة العملاء ذ م م، المؤسسة في تاريخ 23-فبراير-2017 في المنطقة الحرة مدينة الشارقة للإعلام والتي تحمل الرخصة رقم: 1/0217002؛

1.11. كفالة: أي كفالة **الموظفين** من قبل **الهيئة** لأغراض الإقامة أو التوظيف في **المدينة** بما يتوافق مع القانون الاتحادي رقم (6) لعام 1973 **لدولة الإمارات العربية المتحدة** وتعديلاته وبموجب **الأحكام التنظيمية**؛

1.12. دولة الإمارات: الإمارات العربية المتحدة.

2. يجب على **الممثلين** قراءة هذه **السياسة** والالتزام بها.

3. اللوائح التنظيمية

3.1. تلتزم **الشركة باللوائح التنظيمية** وأي تعديلات حاصلة عليها وعلى أي سياسات أخرى صادرة عن **الهيئة**.

3.2. مع مراعاة أحكام هذه السياسة، تحتفظ **الهيئة** بحق فرض العقوبات المالية وأخذ إجراءات قانونية وإلغاء الرخصة التجارية **للشركة** وإلغاء تأشيرة الإقامة **للموظفين**.

4. مكافحة غسيل الأموال

4.1. تلتزم **الشركة** بالقانون الاتحادي رقم (4) لعام 2002 وكافة التعديلات الخاضع لها.

4.2. تلتزم **الشركة** بالقانون الاتحادي رقم (1) لعام 2004 وكافة التعديلات الخاضع لها.

4.3. توافق **الشركة وممثليها** على تقديم أي معلومات أو بيانات أو مستندات أو غيرها مما قد تطلبها **شمس** أو **الهيئة** أو أي هيئة **معنية** أخرى لأي غرض مهما كان دون أي تأخير غير معقول.

4.4. لا تتحمل **الهيئة** أي مسؤولية عن أي غرامات أو خسائر أو أضرار قد تنشأ نتيجة أي تأخيرات غير معقولة في توفير المعلومات أو البيانات أو المستندات أو غير ذلك من قبل **الشركة** و / أو **ممثليها**.





- 4.5. مع مراعاة أحكام البند 1-47 والبنود 3-47 من لوائح الشركات لعام 2017، تقرر **الشركة وممثليها** بأن أي إخفاق في تقديم المعلومات والبيانات و / أو المستندات، سواء كانت بناء على طلب من **شمس** أو **الهيئة** أو أي **هيئة معنية** أو غيرها، سوف يؤدي إلى إلغاء رخصة **الشركة**.
- 4.6. توافق **الشركة وممثليها** كذلك على تقديم معلومات دقيقة وحديثة وموثقة خاصة **بالشركة وممثليها**. تتحمل الشركة المسؤولية عن أي معلومات زائفة ومحرقة تم تقديمها.
5. **اتفاقية كفالة الموظفين**
- 5.1. تكفل **الهيئة الموظفين** العاملين في **الشركة** الواقعة في **المدينة** وتوافق **الشركة** على رعاية **الموظفين** من قبل **الهيئة** بما يتفق مع **اللوائح التنظيمية**.
- 5.2. **للهيئة** حرية تحديد عدد **الموظفين** الذي يمكن **للشركة** تعيينهم للعمل فيها.
6. **حقوق الهيئة**
- 6.1. تحتفظ **الهيئة** بحق رفض أي طلب تقدمه **الشركة** أو **موظفوها** في أي وقت وبدون إشعار.
7. **الرسوم والرسوم المستردة**
- 7.1. تحتفظ **الهيئة** بحق توقيف كافة خدمات **الشركة** وسحب رخصة **الشركة** في حال وجود أي فواتير متأخرة مستحقة.
- 7.2. تسدد **الشركة** جميع الفواتير الصادرة عن **الهيئة** دون مقاطعة أو خصم وكذلك خالصة من كافة الضرائب وبطريقة تستلم فيها **الهيئة** القيمة المالية الكاملة الخالصة.
- 7.3. تحتفظ **الهيئة** بحق رفض أي طلب لاسترداد الرسوم.
- 7.4. تحتفظ **الهيئة** بحق فرض رسوم إدارية تصل إلى 1,000 درهم قبل رد أي مبالغ إلى **الشركة**.
- 7.5. تحتفظ **الهيئة** بحق رفض أي طلب لاسترداد الرسوم في حال تم رفض بطاقة المنشأة الخاص **بالشركة** من قبل الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب نتيجة لوجود قضايا جنائية أو مدنية قائمة ضد **ممثلي الشركة**.
- 7.6. تحتفظ **الهيئة** بحق رفض أي طلبات لاسترداد الرسوم في حال تخلت **الشركة** عن تقديم الملفات والوثائق الأصلية المصدقة المطلوبة من **الممثلين**.
8. **تحمل المسؤولية**
- 8.1. لا تتحمل **الهيئة** مسؤولية
- 8.1.1. أي تأجيل أو رفض للطلبات من قبل الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب أو أي **هيئة معنية**.
- 8.1.2. أي تأجيل أو رفض للطلبات التي تحتاج موافقة خارجية من **الهيئة المعنية**.
- 8.1.3. أية توابع قانونية ناجمة عن عدم التزام أو إهمال **الشركة** للوائح **التنظيمية** للمناطق الحرة في دولة الإمارات.
- 8.2. تتحمل **الشركة** مسؤولية الحصول على كافة الموافقات المطلوبة من **الهيئات المعنية** حيثما وأينما طلب ذلك.
9. **إلغاء الرخصة**
- 9.1. لا تتحمل **الهيئة** أي مسؤولية قد تنشأ عن قيام **الهيئة** بإلغاء رخصة **الشركة** وأي **كفالة** مرتبطة بها بسبب مخالفة **الشركة** للوائح **والتنظيمات**.



- 9.2. لا تتحمل **الهيئة** أي مسؤولية قد تنشأ عن قيام **الهيئة** بإلغاء بطاقة المنشأة بسبب مخالفة **الشركة** للوائح **والتنظيمات** ووفقا لسياسات الجهة المعنية، ولا يمكنها بعد ذلك إعادة إصدار بطاقة المنشأة لنفس **الشركة**.
- 9.3. تحتفظ **الهيئة** بالحق في استخدام الودائع النقدية المسددة ل**شمس** لسداد أي رسوم أو مخالفات أو غرامات أو مصاريف أو ما شابه.

التوقيع:

تاريخ التوقيع:

